تطور حقل تحليل السياسة الخارجية : دراسة في الأعمال النموذجية

The evolution of foreign policy analysis field:

study in paradicmatic works

تاريخ إرسال المقال : 2017/07/06 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/09/03

شاعة محمد / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الملخص :

تحليل السياسة الخارجية هو حقل فرعي في العلاقات الدولية يسعى إلى تفسير السياسة الخارجية ، وذاك بالرجوع إلى الأساس النظري لعملية صنع القرار التي يصوغها أشخاص يتصرفون منفردين أو في مجموعات.

وضعت ثلاثة أعمال نموذجية أسس تحليل السياسة الخارجية، والتي تتضمن أعمال ريتشارد سنايدر وزملائه، وجيمس روزنو، وهارولد ومارغريت سبروت. وقد شرعت العديد من المساعي في الظهور من هذا الأساس، بما في ذلك العمل على مجموعات صغيرة /كبيرة، وبيانات الأحداث، وعلم النفس السياسي للقادة، والآثار الثقافية على السياسة الخارجية، وآثار التنافس السياسي المحلي، وتأثير السمات الوطنية والخصائص النظامية.

ويحتفظ تحليل السياسة الخارجية بتأكيداته على نظرية الفاعل الخاص، والتفسيرات متعددة الأسباب، والتخصصات البينية، وتفسيرات عمليات السياسة الخارجية فضلا عن نتائجها. ويفحص دارسوا تحليل السياسة الخارجية المعاصر الروابط بين مستويات التحليل، ويتم جمعها مع البحث عن منهجيات جديدة تكون أكثر ملاءمة للاستقصاء النظري عن الفاعل الخاص.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية، تحليل السياسة الخارجية، تطور السياسة الخارجية، صناعة القرار الخارجي.

Abstract :

Foreign policy analysis is The subfield of International Relations that seeks to explain foreign policy, with reference to the theoretical ground of human decision makers, acting singly and in groups.

Three paradigmatic works laid the foundation of FPA, including works by Richard Snyder and colleagues, James Rosenau, and Harold and Margaret Sprout. Several emphases began to emerge from this foundation, including work on small/large groups, events data, political psychology of leaders, cultural effects on foreign policy, domestic political contestation›s effects, and the influence of national attributes and systemic characteristics .

FPA retains its emphases on actor-specific theory, multicausal explanations, interdisciplinarity, and the explanations of FP processes, as well as its outcomes. Current FPA scholarship explores linkages between the levels of FP analysis, and combines that with a search for new methodologies that are more appropriate for actor-specific theoretical investigation.

Key words: Foreign policy, Foreign policy analysis, Evolution of foreign policy, Foreign decision making.

مقدمة :

تطورت عملية دراسة السياسة الخارجية منذ خمسينيات القرن العشرين لتندرج تحت تسمية تحليل السياسة الخارجية، الذي أصبح فرعا معرفيا في الموضوع الفسيح للعلاقات الدولية ووثيق الصلة بالعلوم السياسية، علاوة على أن بعض مصطلحات تحليل السياسة الخارجية قد تسربت إلى مجموع المفردات السياسية العامة. ونظرا لتضافر عدة عوامل في السنوات الأخيرة واستبطان موضوع السياسة الخارجية لقضايا حيوية، وعلى اعتبار أنها تتعلق بالأساس بما ترغب الدولة أو مجموعة دول فعله للتأثير في العالم الخارجي، إنشد الدارسون المعاصرون إلى هذا الحقل بسبب جاذبيته وعلاقته المتينة بالتطورات التنظيرية و الممارساتية التي مست قواعد النسق الدولي.

ويتعرض هذا البحث إلى أهم الأعمال النظرية المنجزة في حقل تحليل السياسة الخارجية، حيث سيعرج على الجهود المقدمة من طرف تشكيلة من النظريات والمقاربات والاتجاهات التي تنطلق من أطر مفهومية ومنهجية محددة، قصد توظيفها في تحليل مختلف تعقيدات السياسة الخارجية، وإقامة الجسور المعرفية والتاريخية بين سائر الإنجازات العلمية. ولهذا يطمح هذا العمل إلى تقديم الوسائط النظرية التي ساهمت بشكل فعال في تأسيس هذا الحقل، مع الالتزام بالدراسة النقدية بغية الوصول إلى إطار تحليلي مناسب يراعي ظاهرة التعقيد المسيطرة على تحليل السياسة الخارجية.

ومن الناحية المنهجية، يندرج هذا البحث ضمن البحوث الاستكشافية المنشغلة برصد أهم المراحل التاريخية والتطورية لحقل تحليل السياسة الخارجية، ويعتمد بشكل أساسي على المنهجية التي استخدمتها الباحثة «فاليري هدسون» Valérie Hudson ، بحيث تعتقد أن هناك ثلاثة أعمال سلوكية نموذجية قادت عملية تأسيس حقل تحليل السياسة الخارجية، تتمثل أساسا في أعمال "ريتشارد سنايدر" وزملائه، وكذا "جيمس روزنو"، و"هارولد ومارغريت سبروت". فقد حددت هذه الأعمال الخطوط الرئيسية للبحث في هذا الحقل من خلال التركيز على صناعة القرار بالنسبة للجماعات الصغيرة والكبيرة، والسياسة الخارجية المقارنة، والتفاسير النفسية والاجتماعية للسياسة الخارجية، كما أخذت هذه الجهود أهمية بالغة مع مرور السنين حيث تشكلت مدرسة معاصرة في تحليل السياسة الخارجية تعمل على الربط بين هذه الأدبيات، وتعمل أيضا على تطوير منهجية جديدة أكثر ملاءمة ومعتمدة على دمج مستويات متعددة من التفاسير.

1- أسس تحليل السياسة الخارجية

إن تحليل السياسة الخارجية مجال تعرض له العديد من المؤرخين والدارسين الذين حاولوا فهم الأسباب الكامنة وراء الخيارات التي تحدد العلاقات بين الدول؛ لكن التاريخ

الحقيقي لبروزهذا الحقل المعرفي الفرعي في العلاقات الدولية كان مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بفضل مجهودات الاتجاه السلوكي.

وهناك ثلاث أعمال رائدة وضعت أسس تحليل السياسة الخارجية[1] هي:

1- 1صناعة القرار كاقتراب لدراسة السياسة الخارجية: نبه «ريتشارد سنايدر» R. Snyder و«بروك» H.W Bruck و«سبين» Burton Spain إلى الأهمية القصوى لتتابع الأحداث المحيطة بالقرار لدورها في خلق أفضل مجال للبنى السياسية والسلوك الفردي، فبينما كان التحليل السلوكي يركز على توظيف المعلومات حول الظروف والفترة السابقة للقرار، وفصل خطوات اتخاذ القرار عن تنفيذه، اهتم تحليل صناعة القرار بالنفاذ إلى تحليل أبعاد التحول في كامل المراحل، وتحليل كيفية تأثيرها في عملية الربط بين الزمن والتحول ومآلات الأحداث، ويتم من خلالها دمج التغير في مستوى العلاقات المشتركة والمتبادلة والظروف الموضوعية، ومن بين أهم المجالات التي طبقت في هذه النظرية هو موضوع صناعة السياسة الخارجية وسلوك الهيئات الحكومية وتأثيرها في الميدان الدبلوماسي.[2]

وتعكس قرارات السياسة الخارجية درجة كبيرة من التفاعل بين مرتكزات الحياة السياسية الداخلية في شكل مدركات لدى صناع القرار، وتفاعل هذه المدركات مع مدركات صناع القرار في الدول الأخرى، وهو ما أكد عليه «سنايدر» في دراسته لمدخل صنع القرار الخارجي مركزا على دراسة حركة مسار التفاعل القراري، فينطلق من اعتبار الفعل الصادر عن الدولة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ شكل المسار الذي أخذه الفعل الأول فيشكل ذلك نوعا من التفاعل.

ويرى «سنايدر» وفريق من الأكاديميين أن الفعل الصادر من الدولة يتأثر بمجموعة من المتغيرات البيئية سواء أكانت داخلية أم خارجية، وإلى جانب هاتين البيئتين يضيف الباحث في إطاره النظري بيئة ثالثة سماها البيئة الاجتماعية والسلوكية، والتي يراها بيئة مستقلة عن البيئة الخارجية، ثم يربط «سنايدر» بين البيئات السابقة وعملية صنع القرار المتكونة من صناع القرار ومجال الصلاحيات والمعلومات والحوافز الشخصية، وحيث أن عملية صنع القرار تتم في إطار وحدة صناعة القرار، فإن ما يصدر عن هذه الوحدة من أفعال يجسد في حقيقته سلوكيات الدولة.[3]

استنادا إلى هذه المقاربة؛ يوصي «سنايدر» وزملائه بأن خصائص تحليل السياسة الخارجية تستمد من صناعة القرار في السياسة الخارجية بدلا من التركيز على نتائج أو حصيلة السياسة الخارجية، فصناعة القرار هي الرؤية الأمثل باعتبارها سلوكا منظما وبواسطة ذلك تتناسق المحددات الأساسية بسبب كفاءة الفاعلين المنخرطين في العملية، وبسبب الاتصالات والمعلومات المتبعة، وكذا دوافع مختلف الفاعلين. وهكذا لكي تكون التفسيرات جذابة ومقبولة

يجب أن تكون متعددة الأسباب ومنضبطة.

2-1 نظرية جيمس روزنو Rosenau James: شجع على إيجاد دراسة علمية دقيقة للسياسة الخارجية تمكن من استخراج القوانين المفسرة للسلوك السياسي الخارجي، والوصول بذلك إلى التنبؤ بسلوك أي واحدة من الدول. ونجد ملخصا عن تفسير القرار في مجال السياسة الخارجية في الخطة التي اقترحها «روزنو».

وحدد هذا الكاتب خمسة أنواع من المتغيرات المستقلة، التي بمقدورها أن تتدخل وفق ترتيب معين في التفسير السببي للقرار، هذه المتغيرات هي الفردي والحكومي والمجتمعي والنسقي ومتغير الدور، وتندرج المتغيرات في مكونتين حددهما أيضا، هما المكونة السببية والمكونة السياقية:

- المتغير الفردي يتعلق بشخصية المقرر (خبرة، مواهب...) التي تضفي طابعا خاصا على القرارات التي يتخذها.
- المتغير الحكومي يشير إلى المجموعة البشرية التي يتخذ القرار باسمها.
- المتغير المجتمعي يندرج فيه مستوى الوفاق الاجتماعي ووزن بعض الجماعات الاجتماعية (كالعسكريين أو الصناعيين)، والمجموعات الأخلاقية الدينية.
- المتغير النسقي يراعي خصوصية وطبيعة النسق الدولي بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، فالنسق ثنائي القطب أو أحادي القطب مثلا يقود كل منهما إلى اتخاذ نوع معين من القرارات في السياسة الخارجية.
- متغير الدور يتصل بالوظيفة التي يحددها النسق الفكري والعقائدي للدولة في محيطها الإقليمي والعالمي.

وأدرج «روزنو» هذه المتغيرات في مكونتين أساسيتين هما المكونة السببية والمكونة السياقية، وبالاستناد إلى هاتين المكونتين يمكن تقدير التأثير الذي يمارسه أحد هذه المتغيرات على مستوى السياق، ووضع مقاييس للتمييز بين الفاعلين الدوليين (الدول خاصة)، فالمقياس الإقليمي ومقياس الموارد دفعاه إلى تمييز الدول الكبيرة عن الدول الصغيرة، والمقياس الاقتصادي جعله يميز بين الدول المتطورة والدول النامية، ومقياس ديمقراطية الحياة السياسية مكنه من التمييز بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة.[4]

ويستنتج «روزنو» من خلال مجهوداته البحثية خاصة الدراسة المعروفة بالنظريات القبلية ونظريات السياسة الخارجية التي نشرت في عام 1966، بأن تحليل السياسة الخارجية يفتقر إلى أنظمة معرفية شاملة تمكن من اختبار التعميمات، وهو بذلك يخلو من نظرية عامة.

وبالنسبة إليه إن الحاجة إلى نظرية عامة قابلة للاختبار تعتبر أساسية، لكن النظرية العامة التي يدافع عنها «روزنو» ويؤيدها ليست نظرية عامة للعلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، وإنما سعى في أعماله إلى أن تكون بحوث تحليل السياسة الخارجية تحاكي أعمال «غريغور مندل» Gregor Mendel أب الوراثة الحديثة الذي استطاع أن يميز الطراز العرقي أو البنية الوراثية Genotype من الصفة الظاهرة Phenotype في النباتات بواسطة ملاحظة ومقارنة دقيقتين. وقادت هذه المحاكاة "روزنو" إلى طرح أسئلة مثل: هل هناك بنيات وراثية Genotypes في الدول القومية؟ وبعبارة أخرى، هل هناك تركيب وراثي مشترك بين الدول القومية؟ وهل نستطيع أن نعزز القدرة التفسيرية التنبؤية في نماذجنا الخاصة بتفاعل السياسة الخارجية؟

إذا شجع هذا الباحث على تطوير نظرية الصف المتوسط Middle-range Theory، وهي نظرية تتوسط بين المبادئ الكبرى وتعقيدات الواقع، وفي الوقت الذي كان يكتب فيه «روزنو» عن هذه الفكرة، وجد وسيلة وطريقا لمهاجمة وانتقاد فكرة النظرية العامة عن طريق تجميع إثباتات ودراسات إحصائية، كما أكد على ضرورة إدماج المعلومات في مستويات عديدة للتحليل ابتداء من القادة إلى غاية النظام الدولي بهدف فهم السياسة الخارجية، وعلى غرار «سنايدر» فإن أفضل تفسير يجب أن يعتمد على عدة مستويات وأسباب، وبإدخال المعلومات من مختلف الأنظمة المعرفية للعلوم الاجتماعية.[5]

3-1 العلاقات بين الوسط وصانع القرار: يشير « هارولد ومارغريت سبروت » Harold and Margaret Sprout إلى أن صانع القرار يستجيب للبيئة طبقا لإدراكه لها وليس طبقا لأي عامل آخر، وبالتالي فإن الأفكار الخاطئة عن البيئة قد تكون هامة في تشكيل الأمزجة والأفضليات والقرارات والسلوكيات مثلها مثل الأفكار الصحيحة. أي أن عائلة «سبروت» تسعى للتفريق بين البيئة الإدراكية والبيئة الموضوعية، ومن هنا فإن التحليل السياسي لا بد أن يستند إلى المفاهيم التي لدى القادة السياسيين عن البيئة التي يعيشون فيها، غير أن هذه المفاهيم تتحدد بالمصادر التي تكونت من خلالها في أذهان هذه القيادات.

ويرفض «هارولد» وزوجته فكرة الدافع والحاجة في تفسير سلوك الدولة، كما أنهما يرفضان استخدام المفاهيم البسيكولوجية على التنظيمات الاجتماعية لنفس السبب[6] الذي يرفضان على أساسه إطلاق الأوصاف البشرية على القومية أو النظام الدولي، لأن مثل هذه الأوصاف لا تطلق إلا على البشر، إضافة إلى أن التحليل البسيكولوجي للتنظيمات الاجتماعية يزيد المسألة غموضا عند محاولة دراسة الكيفية التي تجري فيها السياسات الدولية، ومع أن القرارات السياسية تعتمد على إدراك القادة السياسيين لبيئاتهم إلا أن نتائج هذه القرارات محدودة بحقيقة الواقع كما هو كائن لا كما هو في ذهن صانع القرار.[7]

ويقترح الباحثان لفهم مشاريع السياسة الخارجية وجوب تفحص الوسط النفسي للأفراد والجماعات التي تشارك في عملية صنع القرار الخارجي، فالوسط النفسي هو البيئة

الدولية والعملية أو السياق كما يدركه ويفسره صانع القرار، والتعارض بين الإدراك وحقيقة البيئات العملية يحدث ويقود إلى انتهاج خيارات غير مرضية في السياسة الخارجية، وإن مصادر هذه التعارضات أو التناقضات مختلفة وتتطلب مرة أخرى تفاسير متعددة الأسباب يمكن استخلاصها في أماكن متعددة. ومنذ السنوات الأولى لاحظ الباحثان فرقا واضحا بين تحليل السياسة الخارجية وما سميناه بنظرية الفاعل العام (النظرية العامة)، فقد أكدا في سنة 1965 على أنه بدلا من استخلاص النتائج، يجب أن ننظر إلى الدوافع المحتملة والغايات الخاصة بالفرد ومعرفته البيئية ومساره الثقافي، والمرتبط بالغايات والمعرفة من أجل فهم تفضيلات الناس لممارسة سلوك معين في سياق اجتماعي ما، وعليه يجب على الباحث السلوكي أن يأخذ على عاتقه إيجاد وبدقة كبيرة قدر المستطاع الكيفية التي تؤثر في الإدراك والاستجابة الحالية للأشخاص في ظل ظروف خاصة.[8]

وبهدف دعم ما سبق، توصل الثنائي «سبروت» في دراسة عن العلاقات بين الإنسان والبيئة إلى أربع نتائج رئيسية:

- إن دراسة البيئة تمثل منهجية مفيدة في تحليل السياسة الخارجية وتقييم إمكانيات دولة معينة.

- أنها تساعدنا على التمييز بين علاقة العوامل البيئية بالقرارات السياسية، وبين النتائج العملية لهذه القرارات، ويعتقدان أن الاضطراب الذي يلف أغلب مناقشات العوامل البيئية ودروها في السياسات الدولية ينبع بشكل رئيسي من الفشل في هذا التمييز.

- إن منهج دراسة البيئة يشكل منهجا مساندا ومفيدا في دراسة السياسة الخارجية والإمكانيات الدولية للدول، أما سبب اعتباره منهجا مساندا فهووجود بعض المعطيات التي تكبح دور هذا المنهج، مثل مستوى التكنولوجيا المتوفرة، ومدى إدراك العوامل الرئيسية ونسبة المصادرأو الموارد المتوفرة قياسا إلى الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة.

- اعتبار دراسة منهج البيئة كتوسيع لدراسة السياسات الدولية من خلال إدماجها بنظريات ومعلومات متعلقة بهذه السياسات، مثل الجغرافيا وعلم النفس والاجتماع وفروع المعرفة الأخرى[9].

وبالتالي، توجه الأعمال الثلاثة السابقة رسالة قوية إلى بعض الدارسين مفادها أن الخصائص الشخصية للإنسان تحظى بأهمية حيوية لفهم خيارات السياسة الخارجية، فلا ينبغي أن تثير هذه الخصائص حساسية ما، بل يجب أن تدمج بشكل ملح وضروري ضمن مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تسمح ببناء نظرية صف متوسط عبر قومية في السياسة الخارجية، واعتماد عدة مستويات من التحليل تمتد من أقصى التحليل الجزئي إلى أقصى التحليل الكلي، بحيث يجب أن تتكامل هذه المتغيرات والمستويات لبناء هذه النظرية، ومن

الواجب أيضا الاستعانة بكل مخزون المعرفة الذي توفره العلوم الاجتماعية لتحقيق المسعى المطلوب، وهكذا فإن دراسة مسار صناعة السياسة الخارجية تعتبر أكثر أهمية من دراسة السياسة الخارجية باعتبارها مخرجات فقط.[10] وإن جوهر رسالة الأعمال الثلاثة كان ولا زال هو القلب النابض في تحليل السياسة الخارجية، علما أن بعضا من أجزاء هذه الرسالة تم تدريجيا تجاوزها، لأن بعض الأساليب المنهجية التي برزت بوضوح في بداية الستينات لم تستطع أن تصمد أمام عامل الزمن، مما انبثق عنه عدة تناقضات قادت حقل تحليل السياسة الخارجية إلى انحطاط كبير في بعض جوانبه في متصف الثمانينيات وإلى غاية نهايتها، وعلى الرغم من هذه التناقضات كانت الانطلاقة الحقيقية لتحليل السياسة الخارجية مع نهاية الستينيات حتى الانحطاط المذكور آنفا، وهي بذلك تعد حقا فترة توهج وازدهار عكست مجهودا فكريا كبيرا.

2- المدرسة التقليدية (1954-1993)

تميزت أعمال الجيل الأول (1954-1973) بحماسة وطاقة هائلتين، فقد شهدت هذه الفترة خطوات كبيرة في مجال تحديد وضبط المفاهيم، وموازاة مع ذلك بذلت مجهودات قصد تجميع المعطيات والمعلومات ودراستها بأسلوب منهجي علمي تجريبي.، أما الجيل الثاني فقد غطت أعماله الفترة الممتدة بين عامي 1974 و1993 معتمدة في ذلك على الأسس السابقة، وبالرغم من صعوبة وضع حدود فاصلة لأي حقل من حقول المعرفة، فإن دراسة أي عينة نموذجية من الأعمال التقليدية للجيلين الأول والثاني، تبين أن اهتمام الفريقين انصب على الكيفية التي تقود بها الخصائص إلى تباينات على مستوى الخيار والسلوك في السياسة الخارجية، وتقديم مقترحات وافتراضات تمتلك المقدرة على التعميم والتطبيق عند دراسة السياسة الخارجية.[11]

2-1 جماعة صناعة القرار

أكد «سنايدر» على مسار وبنية الجماعات التي تضطلع بمهمة صناعة القرارات في السياسة الخارجية، وقد عزز عمله بدراسة حالات بالاشتراك مع «بيج» Glenn Peige، ومن ثم قلده في ذلك العديد من الدارسين، حيث امتدت الدراسات المعنية بصناعة السياسة الخارجية من مجموعات صغيرة جدا إلى منظمات وبيروقراطيات كبيرة الحجم.

حركيات الجماعة الصغيرة Small group dynamics

تركز اهتمام بعض الأعمال النظرية التي طرحت وعاشت طويلا خلال هذه الفترة حول نتائج صناعة قرارات السياسة الخارجية في الجماعات الصغرى، ومن المعلوم أن علماء النفس الاجتماعي كان لهم السبق في تقديم عدة دراسات عن عملية صناعة القرار، لكن دون ربطها بمجال صناعة القرار في السياسة الخارجية نظرا لتعقد المسألة، ولعل أهم عمل أنجز في هذا السياق كان من طرف "إريفين جانيس" Irving Janis في سنة 1972، مستعينا في ذلك بعدة دراسات مستقاة بشكل خاص من السياسة الخارجية، وتوصل إلى أن الدافع إلى الحفاظ على

اتفاق مشترك داخل المجموعة وتحقيق الإجماع بين أطرافها يمكنه أن يؤدي إلى الإضرار بنوعية صناعة القرار[12]. وقد لاقى هذا الباحث اهتماما بالغا في بحوث كثيرة قامت بتوسيع مجال هذا البحث، مستخدمة مجموعة من تحاليل البيانات التجريبية باعتبارها حالات قابلة للدراسة. وأضحت جماعة الرأي Groupthink أحد النتائج الممكنة في أعمال "هيرمان" C. F. Hermann سنة 1978، فاستطاع أن يصنف المجموعات استنادا إلى عدة أبعاد (الحجم، دور القائد، القواعد المتحكمة في القرار، استقلالية أعضاء المجموعة)، وأكد على إمكانية الوصول إلى تنبؤات عامة بالخيار المفضل في مداولات أي نوع من أنواع الجماعات.

وبعد ذلك شهد حقل السياسة الخارجية موجة ثانية من الدراسات الهادفة إلى زيادة فهم دور الجماعات الصغيرة في عملية صناعة القرار،[13] فعالجت بدورها قضية بحثية جديدة تتمحور حول سؤال أساسي هو: كيف تتمكن مجموعة ما من فهم وتشكيل وضعية معينة في السياسة الخارجية؟ وللإجابة عن هذا السؤال قدمت العديد من البحوث والدراسات، لكن سنسلط الضوء على العمل الذي أنجزه «كونغ» Khong سنة 1992 و"بويتون" Boyton سنة 1991.

رغب"بويتون" في فهم كيفية بلوغ العوامل البشرية إلى اتفاق في أي مجموعة من المجموعات حول وضعية ما في السياسة الخارجية، وفي سنة 1991 استخدم المحضر الرسمي للجنة الاستماع في الكونغرس الأمريكي، من أجل استقصاء كيف يمكن لأعضاء اللجنة أن يعطوا معنى ما لأي سياسات وأحداث حالية، ومن خلال النظر في طبيعة الأسئلة والأجوبة المسجلة في المحضر؛ تمكن "بويتون" من توضيح الكيفية التي يتبلور بها مفهوم معين لدى كل عضو من أعضاء اللجنة، وكيف يحاول أن يتقاسم هذا المفهوم مع بقية الأعضاء. ومنه طرح هذا الباحث مفهوم "التفسير الثلاثي" Interpretive Triple كوسيلة لفهم الكيفية التي تمكن الاتصالات بين الوقائع من تعزيز إمكانية التحقق من التفسيرات المعقولة ضمن السياق الاجتماعي الذي تخلقه جلسة الاستماع.

أما "كونغ" فقد نشر في عام 1992كتابه " تماثلات في الحرب Analogies at war"، حيث تبنى نفس الطرح لكن من زاوية نظر مختلفة، فاستخدم التماثلات أو التناظرات للدلالة على المشاكل التي يتصورها صناع القرار. وبواسطة هذا العمل المميز وضح "كونغ " كيف أن استخدام التماثلات الصراعية[14]من أجل وضع تصور لمشكلة فيتنام قد أدى إلى صعوبات مفاهيمية في وعي وفكر المجموعة حول الخيارات السياسية. كما منح التماثل الجزئي في الحالة الكورية حكما مسبقا ومسيطرا عند تصور مشكلة فيتنام، ولكن بدون انتباه كاف دفع هذا الحكم المسبق إلى حدوث تعارض بين ظروف الوضعيتين.[15]

ومما سبق يبدو أن نموذج حركية الجماعة الصغيرة يرى صناع القرار كأفراد يتخذون قراراتهم من خلال الموازنة بين قيمهم وصورتهم عن البيئة، وبالتالي يقود هذا التحليل إلى إقامة علاقة جوهرية بين صانع القرار والمؤسسات الموجودة، بالإضافة إلى تعقيدات ناجمة عن أنظمة القيم وتأثيرات البيئة، ولذلك يتطلب التفسير الحقيقي دراسة عملية التوفيق بين هذه العوامل والتعقيدات الإضافية.

ومثلا يتم اتخاذ القرارات المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس، ولكن في غالب الأحيان يتم اتخاذها من طرف مجموعات صغيرة، وعندما تتم هذه العملية داخل مجموعة صغيرة، من الواقعي أن ندعي أن البيئات النفسية وأنظمة القيم الخاصة بالأعضاء متشابهة ولكنها ليست متطابقة على الإطلاق. وانطلاقا من تركيبة المجموعة ومن تأثيرات الأشخاص المكونين لها وكذلك من طبيعة القضية؛ فإن قرارات المجموعة تتبع ثلاثة أنماط مميزة: في النمط الأول نجد أن أحد الأعضاء يقود المجموعة سواء بواسطة تأثير أو قوة موقعه، أو معرفته الخاصة، أو شخصيته، وهكذا يغدو هذا العضو صانع القرار الفعال والمؤثر، وعندها يمكن لبقية الأعضاء أن يتكيفوا مع هذا الوضع وأن يمثلوا التأثيرات البيئية. أما النموذجان الآخران فلهما علاقة بمسألة الإجماع، أي عندما يتم التوصل إلى قرار يعكس اتفاقا جماعيا مشتركا بين أعضاء كل المجموعة، ومنه فإن أغلب القرارات في هذين النموذجين لا يمكن أن تنسب إلى شخص واحد.[16]

وفي الفترة المعاصرة زادت العولمة من انخراط مختلف البنى والجماعات في عملية صناعة القرار، فأصبحت هذه العملية لا تسمح لشخص معين أو جماعة صغيرة بفرض سيطرتها على صناعة القرار الخارجي، بل إن الواقع يقتضي دفع مسار التشاور والتفاهم بين مجموعة من السلطات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، ولكن مع ذلك في حالات أخرى وبسبب تعارض مصالح كل سلطة يصعب علينا توقع حدوث الإجماع المنشود، مما يفتح الباب أمام صناع القرار الدستوريين (الرئيس ، رئيس الوزراء...) لممارسة نفوذهم وفرض سيطرتهم على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية.

العملية التنظيمية والسياسات البيروقراطية

عرفت المرحلة الأولى أيضا بروز سلسلة من البحوث المثيرة التي عالجت تأثيرا المسار التنظيمي والسياسات البيروقراطية على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية، ويحتل هذا التصور مكانة في أجهزة القرار ذاتها، وينظر إلى الجهاز التقريري في هذه الحالة إما بوصفه بيئة تقريرية متجانسة ومتماسكة أو باعتباره ميزان قوى بين مختلف البنى التقريرية، ويغدو القرار في هذا التصور التنظيمي ملتقى لوجهات نظر متباينة أو متنافرة داخل البنى التقريرية، وفي ضوء ميزان القوى داخل البنى التنظيمية يرسم قرار السياسة الخارجية.[17]

ويمكننا أن نتتبع أسس هذه المقاربة بالرجوع إلى كتاب «ويبر» Weber الموسوم بـ«نظرية التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية» للعام 1920، واللافت أن المرحلة الأولى من البحث بينت أن عقلانية قرارات السياسة الخارجية مرهونة بمحاولة العمل المشترك والواسع الذي يشمل مجموعات حكومية تنظيمية، حيث تضع المنظمات والبيروقراطيات مصالحها الحيوية وضمان بقاءها في قمة الأولويات، وتتحدد هذه المصالح والرغبة في البقاء بالتأثير النسبي الذي تفرضه بقية المنظمات، وبميزانية المنظمة، وبأخلاق أعضائها. زيادة على ذلك تحاول المنظمة حماية قوتها وتسعى إلى تعظيمها، ويطور أيضا عدد كبير من المنظمات مجموعة من الإجراءات العملية القياسية Standard operating procédures تسمح لها بأن تستجيب بشكل مرن وحيوي بالرغم من صعوبة المسألة . هذه الإجراءات يمكنها أن تكون سبب خراب أغلب الحلول المبتكرة لصناع القرار الذين يعملون في مستويات أعلى من المنظمة في حد ذاتها.[18]

إضافة إلى ما سبق، بإمكاننا أن نجد محاور هذه السلسلة من البحوث في بعض أعمال «هنتنغتون» 1960، Hilsman 1967، Neustad 1970، Schilling 1962. غير أن أكثر الأعمال صيتا هو العمل الذي قام به «غراهام أليسون» Allison 1971 وعمل «هالبرين» Hal-perin 1974. وفي مؤلفه الشهير «جوهر القرار» Essence of Decision قدم « أليسون » ثلاثة نماذج تفسيرية لأزمة الصواريخ الكوبية 1962، وبواسطة استقصاء سلوك الجانبين الأمريكي والسوفياتي في هذه الحالة؛ وضح «أليسون» أن الاعتماد فقد على نموذج الفاعل العقلاني غير كاف لتفسير الأزمات، ولهذا أضاف نموذجين آخرين للتفسير هما نموذج العملية التنظيمية ونموذج السياسات البيروقراطية بغية الوصول إلى تفسير أكثر واقعية، فاستخدم إذا ثلاثة مستويات للتحليل لدمج التفاسير في مستويات مختلفة بدلا من عزلها.[19] أما كتاب «هالبرين» المعنون « بالسياسات البيروقراطية والسياسة الخارجية»، فقد توصل فيه وبشكل مفصل إلى مجموعة من التعميمات الخاصة بالسلوك البيروقراطي، مصحوبا بأمثلة لا تنسى عن كيفية رسم السياسة الدفاعية الأمريكية في عهد كل من «إيزنهاور» و«كينيدي»و«جونسون».[20] وللإشارة فإن بحوث السياسات البيروقراطية كسبت قوة دفع من حرب فيتنام[21] في هذه الفترة، لأن هذه الحرب بدت للشعب بمثابة سياسة أمنية مندفعة بجنون، وأن تورط الولايات المتحدة في هذه الحرب لم يكن موقفا عقلانيا، ويرجع هذا الشعور ولو جزئيا إلى الحاجات والمقتضيات البيروقراطية، أي أن الإخفاق الأمريكي حدث عبر أخطاء العملية البيروقراطية التي عكست التفضيلات السياسية لصناع القرار والوكالات المؤثرة في عملية صنع القرار.

ويبقى أن ننوه أن هذا التصور واجه انتقادات كبيرة تجادل بأن فرضيات النماذج السابقة غامضة واعتباطية، فالمقترحات المرتكزة على هذه الفرضيات لم تنبثق بشكل صارم ومنضبط، وكما أن العلاقات بين المتغيرات بقيت غامضة، ومؤخرا أكد « ديفيد ولش» David welch في سنة 1998 بأن نموذج السياسة البيروقراطية مذنب بتطوير مفاهيم غير ملائمة، وبمتغيرات ليست محددة بشكل كاف، وبمناهج غير قابلة للبرهان وبمجرد ادّعاءات إمبريقية.[22]

2-2 السياسة الخارجية المقارنة

إن الذين رفعوا تحدي «جيمس روزنو» لبناء نظرية عبر قومية ومتعددة المستويات في السياسة الخارجية، وأخضعوا هذه النظرية إلى مجموعة صارمة من الاختبارات الإمبريقية؛ هم الذين أوجدوا حقلا فرعيا معروفا باسم السياسة الخارجية المقارنة (CFP). وفي هذا الحقل نرى مباشرة موروث السلوكية العلمية في تحليل السياسة الخارجية، وتركزت الجهود على السلوك السياسي الخارجي الأمريكي بحثا عن تفسير تتبناه الدراسات السياسية السلوكية الأمريكية، كما اقترح هذا الحقل دراسة موقف السياسة الخارجية، بمعنى يجب النظر دائما إلى السياسة الخارجية من خلال «من يصنع، لماذا، لمن، كيف؟»، وعليه وجبت المقارنة بين المواقف (الأحداث) اعتمادا على الأبعاد السلوكية، مثلا المظهر الذي ينبغي أن نبرزه سواء كان إيجابيا أم سلبيا، أو ما هي الأدوات التي تفضلها الدولة في محاولاتها لممارسة التأثير (دبلوماسية، عسكرية، اقتصادية...) أو ما هو مقدار الموارد المتوفرة، علاوة على ذلك يتباين السلوك من الحرب إلى المعاهدة أو القيام بزيارة دولة ما. لذا من المفروض أن نقارن كل هذه العوامل ويتم تجميعها في إطار نظري هادف وذي معنى.

وعلى نحو متزايد أصبحنا ينظر إلى سلوك الدول في النظام الدولي على أنه مشتق من توليفة من القيود والحوافز التي تعتبر داخلية وخارجية المنشأ معا بالنسبة للدولة، لكن حسب «بروس راست» Bruce Russett انتقل الاهتمام بعيدا عن مثل هذه المقاييس الشاملة للعلاقات الدولية المتعلقة بتوزيع القوة كالثنائية والتعددية القطبية. ويعكس هذا الاتجاه طبعا تجاوز مرحلة الثنائية القطبية التي ميزت الحرب الباردة، ويعكس أيضا التجربة الإمبريقية الواسعة التي من المجحف أن نبحث فيها عن أنماط ثابتة لشدة الصراع بواسطة التوزيع النظامي للقوة[23]، وحتى بعد بروز الأحادية القطبية في نظام ما بعد الحرب الباردة بقيت نماذج نظامية حية وقائمة لكن بدون مراجعة تاريخية كافية.

وتهتم السياسة المقارنة بفحص نمط النظام الداخلي أيضا، فقد بين دراسات عدة أن خيارات صناع القرار تتغير تبعا للدور الذي تمارسه المؤسسات السياسية الداخلية، وتم تطبيق هذا المنظور على مستوى السلوك الدولي، فالحروب قد تندلع من جهود القادة الذين تتعرض قبضتهم على القوة إلى الخطر بسبب الاستياء الداخلي أو ضغوطات الصراع. ومن جهة ثانية، قد يوفر ذلك الاحتمال ذريعة للخصوم الخارجين من أجل الانخراط في الصراع.[24]

وتنشغل كذلك الدراسات السياسية المقارنة بدور الروابط التجارية عبر القومية، و بالعلاقات الناشئة عن العضوية المشتركة في المنظمات والمؤسسات الدولية، وفي الواقع تصنع هذه المتغيرات الليبرالية سلوكات فارقة مثلما تصنع المتغيرات الواقعية كالقوة أو التحالفات؛ لأنها قد تشجع الدور السياسي للجماعات الساعية إلى الحفاظ على علاقات سلمية ، و لكن يمكنها أيضا أن تكوّن لاعبين في النظام السياسي للدولة من أجل دفعه نحو اعتماد

خيارات معينة.[25]

إن هذه العملية الخاصة بتحديد المفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع تعتبر ضرورية لمشروع بناء نظرية في السياسة الخارجية المقارنة؛ وقصد الوصول إلى تعميمات علينا القيام باختبارات إمبريقية عبر قومية وعبر الزمن، لأن عملية دراسة الحالات تعتبر منهجية غير كافية من وجهة النظر هذه. وهكذا مع التقدم المفاهيمي لمصطلح الموقف أو الحادثة Event أصبح من غير المستحيل جمع البيانات حول العديد من العوامل الممكنة والمفسرة، وتحديد النماذج التي ترتبط عن طريقها المتغيرات المستقلة بالسلوك السياسي الخارجي. وفي الحقيقة عند التعمق في أعمال بعض الباحثين في السياسة الخارجية المقارنة؛ يبدو أن هدفهم يتمثل في بناء نظرية كبرى موحدة تصلح لتفسير السلوك الخارجي لجميع الدول وفي كل الأوقات، ومع ذلك بقي هذا الهدف محدودا في طموحاته بسبب صعوبة وتعقيدات المهمة. وعلى نفس النمط تجنب العلماء القفز قبل الأوان إلى التنظير حول الاقتراحات العامة أو العالمية أو بناء نظرية كبرى، وبدلا من ذلك فضلوا العمل على نظرية الصف المتوسط المستند على وعي صارم بالحالات الطارئة وتأثيرات السياق ضمن أوضاع وطنية مختلفة، وعليه شرعوا في الحصول على فهم عميق لأحوال بلد ما قبل الانخراط الموسع في التحليل المقارن،[26] وتركزت الجهود على جمع البيانات وابتكار أساليب منهجية تتطابق مع واقع العلاقات الدولية.

3-2 بيانات الأحداث (المواقف)

تم تأسيس مجموعة بيانات الأحداث بدرجة كبيرة من طرف الإدارة الأمريكية، وقد قدر كل من «أندريول» و«هوبل» Andreiole and Hopple في سنة 1981، بأن الحكومة قدمت أكثر من 50 مليون دولار لتطوير نشاطات بيانات الأحداث خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1981. وعموما تركز مجهود المجموعة على توظيف الطلبة للبحث والتنقيب في الجرائد ومصادر أخرى تتعلق بأحداث السياسة الخارجية، ثم تم ترميز هذه الأحداث ووضعها في قوائم ومراجعتها، وفي الأخير وضعت هذه الرموز أو الشيفرات في الكمبيوتر. وعلى سبيل المثال إذا رغبنا في تشفير حدث كالغزو الأمريكي لأفغانستان، فإنه يجب ترميز التاريخ (DD MM YYYY)، والفاعل (الولايات المتحدة)، والموضوع (أفغانستان)، إضافة إلى بعض الرموز أو سلسلة من الرموز التي تدل على الغزو، بحيث يمكنها أن تعمل على النحو الآتي: شيفرة الغزو قد تكون (317)، حيث يرمز الرقم (3) إلى عمل عدائي، والرقم (1) يدل على عمل عسكري، أما الرمز (7) فيدل على غزو من نمط خاص. وهناك عدد آخر من المتغيرات يجب أيضا تشفيرها، مثلا: يجب أن نشفر بأن الولايات المتحدة سهلت عملية الغزو عن طريق إصدار قرار من مجلس الأمن، وينبغي أن نربطها بأحداث سابقة كرفض "الملا عمر" تسليم "أسامة بن لادن" وهلم جرا، وهكذا فإن سلسلة بيانات الأحداث تتضمن الآلاف وحتى الملايين من الرموز، ويمثل كل واحد منها حدثا أو موقفا في السياسة الخارجية.[27]

وفي النهاية، وبالرغم من المحاولات العديدة الهادفة إلى تطوير دراسات السياسة الخارجية المقارنة خاصة على المستوى الإمبريقي، إلا أن هذا المسعى اعترضه صعوبات جمة حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، ويأتي في صدارة هذه الصعوبات صعوبة دمج مستويات مختلفة التفاسيروتحديد جميع المتغيرات المستقلة التي تتحكم في السلوك السياسي الخارجي، والإفراط في التجريد عند اللجوء في بعض الأحيان إلى المعادلات الرياضية والصيغ الإحصائية.

4- علاقة الوسط النفسي والاجتماعي بصناعة القرار السياسي الخارجي

يتحرك صانع القرار في السياسة الخارجية في ضوء علاقة صعبة ومعقدة تجمع بين المعلومات والأنماط المحفوظة ، وهو بذلك يتأثر مثلا بالمعتقدات، والمواقف، والقيم، والخبرات، والعواطف ، والذاكرة ، والمفاهيم الذاتية والقومية... لذا فإن عملية رسم السياسة الخارجية هي عملية اجتماعية يلعب فيها السياق الاجتماعي دورا بالغ الأهمية، لأنه يتضمن عوامل الثقافة، والتاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والمؤسسات السياسية، والإيديولوجية، والديمغرافيا، وعوامل أخرى كثيرة تؤثر على صانع القرار. وفي سنوات 1956، 1957، 1965 أطلق «هارولد ومارغريت سبروت» على هذه العوامل اسم بيئة صناعة القرار، وقد حظيت هذه الدراسات باهتمام كبير من طرف الباحثين في هذه الفترة، وحتى في الفترة التي تلت الحرب الباردة.

4-1 الخصائص الفردية

تدمج أغلب مستويات التفسير في تحليل السياسة الخارجية تحليل السمات الفردية لصناع القرار خاصة عند التعرض لمسألة الإدراك، والمعلومات. وبإمكان علم النفس السياسي أن يساعدنا في فهم سلوك متخذ القرار في ظل بعض الظروف (قلق شديد، شك شديد، أزمة مفاجئة) ، وتغدو عندئذ الخصائص الشخصية للفرد عاملا حاسما في فهم الخيار السياسي الخارجي،[28] ويعتبر العمل الذي قام به «هارولد لاسويل» في سنة 1930 ثم 1948 حول القيادات السياسية بالغ التأثير ومرجعا أساسيا للكثير من الدراسات الرائدة في مجال علم النفس السياسي، كما أن الدراسة التي قام بها «جوزيف دي ريفيرا» Joseph de Rivera حول البعد النفسي للسياسة الخارجية في سنة 1968 من بين الأعمال المميزة والمحاولات المبكرة التي طبقت النظرية النفسية والنفسية الاجتماعية في دراسة حالات في السياسة الخارجية. ومن بين المجهودات السياقية يمكننا أن نعود كذلك إلى دراسة تتعلق بتأثيرات شخصية القائد والتي تندرج في مفهوم المنهج الإجرائيOperational Code ،[29] وقد ظهرت هذه الفكرة بعد الارتباك الذي أصاب صناع السياسة في واشنطن بسبب سلوك المساومة السوفياتي الذي كان يعرقل المفاوضات ويعرض مواقع الغرب للخطر، ولمحاولة فهم هذا اللغز بعد الحرب العالمية الثانية فورا طلبت شركة Rand من «ليتس» leites تحليل السلوك السوفياتي ، وكنتيجة لهذا البحث ظهر مفهوم المنهج الإجرائي الذي استعمل لأول مرة من طرف «روبرت مرتون» Rebert Mer-

ton في سنة 1940، لكن «ليتس» جعله أكثر بروزا من خلال دراسته عن البلشفية، حيث قدم لصناع القرار في أمريكا أثناء الأيام الأولى للحرب الباردة وصفا للتفكير الاستراتيجي السياسي الخاص بخصومهم السوفيات، وفي نفس الوقت زوّد الأكاديميين ببناء لتحليل أنظمة العقائد عند القادة في السنوات الخمس والعشرين التي تلت تاريخ إطلاق عمل«ليتس». ومر بناء المنهج الإجرائي بتحولات نظرية هامة، لكن الهدف ظل دائما هو كشف أنماط تفكير القادة التي لها تأثير مميز على سلوكهم السياسي، ونظرا للإحباط الذي أصاب العديد من الباحثين الناجم عن نظرة «ليتس» المعقدة، إضافة إلى حدود القدرة على تعميم نتائج هذه النظرة، لذلك قام «ألكسندر جورج» بإعادة صياغة وتطوير مفهوم المنهج الإجرائي في سنة 1969 عن طريق التركيز على دور الإدراك ، لأن هذا العامل حسب «جورج» أكثر قدرة على تحقيق وزيادة المقدرة على المقارنة بين مختلف الدراسات.[30] وللإضافة فإن تأثير هذا الباحث في حقل تحليل السياسة الخارجية لا يجب أن نحصره فقط في عمله حول التحليلات الإجرائية، فقد قدم عدة مقترحات عملية في العديد من القضايا المنهجية في فترة السبعينيات وإلى غاية التسعينيات من القرن العشرين.[31]

أما «مارغريت هيرمان» فقد حاولت فوق ذلك وضع علم النماذج الشخصية للقادة من أجل دراسة السلوكيات في السياسة الخارجية، وقامت بعد ذلك بتطبيقه في مشروع السياسة الخارجية المقارنة. وهكذا أصبح جوهر بحوثها هو دراسة الخصائص الشخصية للقادة، حيث استخدمت وعدلت الإطار النظري للمنهج الإجرائي، واستطاعت أن تقارن وتكشف الفروق في المعتقدات والدوافع والأنماط القرارية ومميزات كل شخصية، علاوة على ذلك زادت الباحثة من تسليط الضوء على دراسة سلوك القائد تحت طائلة ظروف مختلفة. وفي المرحلة الثانية من البحث شرع الدارسون في مقارنة وكشف الفروقات في النتائج، وتمت ترجمتها في مخططات تقييمية لشخصيات مختلفة.[32]

وبالنسبة للجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية أصبحت كذلك دراسة دور الإدراكات والصور تحظى بأهمية كبيرة في جدول أعمال البحوث، ويعد العمل الذي قام به الثنائي «روبرت جرفيس» Robert Jervis و «ريتشارد كتام» Richard Cottam مثالا حقيقيا يصب في هذا السياق. فقد قدم «جرفيس» في سنة 1976 دراسة بعنوان «الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية»، في حين قدم «كتام» في سنة 1977 دراسة أخرى بعنوان «نظرية عامة ودراسة حالة». والملاحظ أن الباحثان شرحا الانعكاسات الخطيرة لسوء الإدراك في السياسة الخارجية عن طريق فحص جذوره، حيث تضعف استراتيجيات الردع بشكل كارثي في حالة سوء إدراك لنوايا ودوافع الأطراف الأخرى.[33] وعلى غرار هذه البحوث حافظت الأعمال المقدمة في نهاية الثمانينات على تقليد تقديم النصيحة والمقترحات لصناع القرار، وهناك مثال جيد يعبر عن هذه الفترة وهو خاص بـ «ريتشارد هيرمان» (1985، 1986، 1993) الذي طور علم النماذج الشخصية والصور النمطية المرتبطة بالإدراكات السوفياتية، ثم شرع في توسيع تحليلاته لتشمل بلدانا أخرى مثل الولايات المتحدة والبلدان الإسلامية.[34]

في الآونة الأخيرة برزت محاولات تنظيرية جديدة تستند على رؤى لفوائد ومضار نموذجين رئيسيين في تحليل السياسة الخارجية طبقا لـ «مينتز» و«جيفا» MintzوGeva (1997) ،وتوصلا إلى أن كلا من نموذجي الخيار العقلاني والمقاربات الإدراكية البسيكولوجية يحتويان على المكونات الأساسية لفهم صناعة السياسة الخارجية، ولكن من غير الممكن لأي منهما أن يرسم الصورة الكاملة لوحده، وبالتالي إن أي تفسير كامل لصنع السياسة الخارجية يتطلب مقاربة جديدة توحد النموذجين ،ويمكنها أن تدمج الحسابات العقلانية والآليات الإدراكية للقادة، وتدمج أيضا العملية ونتائج اتخاذ القرار الخارجي.

وتمثل هذه المحاولات التنظيرية اختراقا معرفيا لدمج نموذج الخيار العقلاني بالمقاربات الإدراكية البسيكولوجية في إطار نظري شامل، وخاصة وأن هذه المحاولات تتصور عملية رسم السياسة الخارجية كعملية من مرحلتين: أولا يلجأ صناع القرار إلى عدة أساليب لاكتشاف طرق إدراكية مختصرة من أجل محاولة تخفيض مهمة القرار المعقدة إلى مجموعة من الخيارات الفعالة، ففي هذه المرحلة بدلا من تقييم الخيارات على مدى كل الأبعاد، يأخذ القادة بعين الاعتبار بعض الأبعاد الرئيسية، وعوضا عن اختيار البديل الأفضل تصنيفا طبقا لكل هذه الأبعاد الرئيسية، فإن القادة يحتفظون فقط بتلك الخيارات التي تصل إلى قيمة العتبة الدنيا ويستبعدون تلك التي لا تحقق هذه القيمة، ولأن القادة الديمقراطيين والمستبدين على حد السواء يهتمون جدا ببقائهم السياسي الداخلي، فإن الأمن السياسي الداخلي ينظر إليه دائما على أنه البعد الحاسم وجوهر القرار، بمعنى أن أي خيار يعمل بشكل سيئ على هذا البعد سيتم استبعاده من الاعتبار مهما كانت أهليته على الأبعاد الأخرى.

وبمساعدة هذه الآليات الإدراكية يترك القادة مهمة القرار المبسطة في بداية المرحلة الثانية، حيث أن مصفوفة القرار مكونة الآن من الخيارات الباقية من المرحلة الأولى وعدة أبعاد حرجة. وتقترح الدراسات السابقة أربعة أبعاد حرجة عند صنع السياسة: الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري والسياسي. وفي المرحلة الثانية يفترض القادة استخدام استراتيجية الخيار العقلاني، ويؤسسون قراراتهم على قدرة الخيار على تعظيم المنافع وتقليل الخسائر، ذلك أن المنفعة المتوقعة من كل خيار باق تحتسب على هذه الأبعاد الباقية، ويمثل القرار النهائي الخيار المفضل.[35]

2-4 الخصائص الوطنية والمجتمعية

إن الشروح التي قدمها «كال هولستي» kal Holsti (1970) حول مفهوم الدور الوطني قد مدت الجسور بين الوسط النفسي والاجتماعي، وانطلاقا من هذا المفهوم حاول «هولستي» أن يدرس الكيفية التي تنظر بها أمة إلى نفسها والدور الذي تلعبه في الساحة الدولية. ومن الناحية العملية اهتم بإدراكات النخبة للدور الوطني مبررا ذلك بأن أهمية الإدراكات هي الأكثر بروزا في الخيار السياسي الخارجي، كما أن إدراك الدور الوطني يتأثر بالخاصية الاجتماعية،

وعليه إن الاختلافات في هذا العنصر يمكن أن تقود إلى اختلافات في السلوك القومي (الوطني). وتواصلت منهجية مفهوم الدور الوطني في فترة الثمانينات، فشهدت دراسة العامل الثقافي كمتغير مستقل مؤثر على السياسة الخارجية انطلاقة جديدة وتطورا واضحا في نهاية الثمانينات بعدما انهارت في الستينات، وبدا جليا أنه يمكن للثقافة أن تؤثر في نظام المعارف والإدراك،[36] ولها عواقب ونتائج في بناء المؤسسات كالبيروقراطيات مثلا، حتى أن تقنيات فض النزاعات يمكن أن تختلف باختلاف الثقافات، وباختصار إن مسارات رسم السياسة الخارجية يمكنها أن تنطبع بعامل الإرث الثقافي والاجتماعي.[37]

وباستطاعتنا ملاحظة أن الاهتمام بدور المجموعات الاجتماعية في صناعة السياسة الخارجية قد كان ثمرة لدراسات كثيرة[38] عن المجموعات الاجتماعية في السياسة الداخلية الأمريكية، وعلى سبيل المثال يعتبر كتاب «روبرت دال» الموسوم بـ«أنظمة ومعارضات» Regimes and oppositions لسنة 1973 من بين الدراسات التي زودتنا بالمفاهيم النظرية، التي نحتاجها لتحليل العلاقة بين الضغوطات السياسية الداخلية التي تمارسها المجموعات الاجتماعية وبين الخيار السياسي الخارجي الذي تتبناه الحكومة.[39] وقد تطورت هذه الدراسات فيما بعد لتشمل دولا ومناطق أخرى، ومع نهاية الثمانينات انطلقت موجة جديدة من التفكير والبحث بقصد استكشاف حدود استقلالية الدولة في علاقتها بمجموعات اجتماعية أخرى في مجال رسم السياسات الأخرى، ففي سنة 1988 قام «بتنام» Putnam بعمل نموذجي عن اللعبة ثنائية المستوى Two-leve game في السياسة الخارجية والداخلية.[40] وإضافة إلى ما سبق يمكننا أن نلاحظ دائما أن موجة ثانية عرفها البحث في هذا المجال من خلال عمل Van Belle (1993)، Hudson و Skidmore (1993)، Kaarbo (1993)، و Bueno de Mesquita و Ialman (1992). والمهم هو أن هذه الأعمال استخدمت نظرية اللعبة في تحليل السياسة الخارجية من أجل فهم تأثير مقتضيات السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.[41]

ومن بين الأعمال التي تستحق وقفة خاصة، العمل الذي أنجزه «جو هاغان» Joe Hagan، ففي سنة 2001 جمع هذا الباحث قاعدة بيانات واسعة عن العوامل التي تؤدي إلى الانشقاقات وسقوط الأنظمة السياسية، وذلك بالرجوع أساسا إلى الوحدات القرارية والبحوث التاريخية، وأكد على أن البيانات القرارية (التنفيذية والتشريعية) ليست هي السبب الرئيسي عن نشوب الصراعات الكبرى (مثلا الحرب العالمية الأولى والثانية أو الحرب الباردة)، وإنما قادة الدول يستجيبون لضغوطات حقيقية، وحاول الكشف عن تأثيرات المعارضة السياسية في خيارات السياسة الخارجية مستخدما تحاليل كلية وإحصائية، وتمكن «هاغان» مثلا من يظهر أن الانشقاقات الداخلية التي تمس النظام تترك أثرا فعليا أقلا على السلوك السياسي الخارجي مقارنة بالمعارضة الحزبية والعسكرية لهذا النظام.[42]

واستخدمت تحاليل أخرى اقتراب السياسة الداخلية لتقصي حدود أثر الرأي العام

على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وتحقق هذا بواسطة البحث في توجهات النخبة والرأي العام ككل، وقد اقتصر الاهتمام في غالب الأحيان على الأمم الديمقراطية (USA) خاصة بسبب تداعيات حرب فيتنام. وفي سنة 1979 استخدم «هولستي» و«روزنو» خريطة بيانات واسعة للتعريف بالأوضاع الإيديولوجية التي تجعل الشعب يؤيد قضايا السياسة الخارجية.[43]

إن دراسة أثر الخصائص الوطنية (الحجم، الثروة، المسؤولية السياسية، النظام الاقتصادي...) على السياسة الخارجية يمكننا بالتأكيد أن نلمسه وبالمعنى النظري في بحوث «سبروت» و«جيمس روزنو»، وما يثير الانتباه هو أن الميل للتورط في الحرب كان غالبا هو المتغير التابع، وعلى أساس ذلك طرحت الأسئلة التالية:

- هل تعد الدول الكبرى أكثر رغبة للذهاب إلى الحروب مقارنة بالدول الصغرى؟ هل الدول الغنية ميالة أكثر للحروب مقارنة بالدول الفقيرة؟ هل تحبذ الأنظمة الشمولية القتال أكثر من الأنظمة الديمقراطية؟

إن التعامل مع العديد من الدراسات الإحصائية والبيانات الكلية لم يستطع أن يقدم نتيجة عامة تصلح لتفسير هذه الظواهر، زيادة على ما سبق حاول بعض الباحثين من أمثال «كيغلي» و«ريتشاردسون» Kegley و Richardson (1980)، و« بيتر كورتزنستاين» Peter Kort-zenstein (1985) دمج نتائج بحوث الاقتصاد السياسي وتحليل السياسة الخارجية لمعرفة آثار الظروف والبنى الاقتصادية على الخيار الخارجي. ومن ناحية أخرى، خلال سنوات الموجة الثانية اندفع على الساحة طرح استثنائي بالنظر إلى التحاليل السابقة عرف بنظرية السلام الديمقراطي، فالديمقراطيات لا تقاتل بعضها بعضا مثلما تفعل في حالات كثيرة الدول غير الديمقراطية، وأصبح هذا الرأي مثالا يشرح أن الاختلاف في النمط السياسي يقود إلى اختلاف في السلوك السياسي الخارجي.

وفي الأخير يمكننا أن ننظر إلى النظام الدولي كجزء من الوسط النفسي والاجتماعي المؤثر على عملية صناعة القرار، كما وضح «كابلان» Kaplan (1957-1972) أن تأثيرات طبيعة النظام تعتمد على عدد الأقطاب، وتوزيع القوة بين هذه الأقطاب، وقواعد اللعبة التي تسمح ببقاء هذا النظام.[44] إذا هذه البنية بإمكانها أن تحدد بشكل كبير ما هو مسموح به كسلوك سياسي خارجي بالنسبة للدول، لهذا يعتبر العمل الذي قام به «والتز» Waltz بالغ التأثير في هذه المسألة الخاصة بتأثيرات الطبيعة الهرمية للنظام الدولي على سلوك أعضائه من الدول، غير أن تحليل السياسة الخارجية لا يسعى إلى تأكيد هذا النمط من التفاسير، فالتغير في السلوك خلال الفترة التي تحافظ فيها بعض الأنظمة على نفسها لا يمكن شرحه بالعودة إلى طبيعة النظام لأن بنية هذا النظام لم تتغير. وبالتالي لتفسير هذا التغير يجب أن ننظر إلى مستويات أدنى لمعرفة أسبابه، وهنا يكمن أحد مصادر النقص العديدة التي تتعلق بالاندماج بين نظرية الفاعل العام في العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية.

5- الانعكاس الذاتي خلال نهاية السبعينيات والثمانينيات

انطلقت في نهاية السبعينيات حملة من الانتقادات الذاتية واستمرت هذه الظاهرة إلى منتصف الثمانينيات، وكان ميدان تحليل السياسة الخارجية الأكثر تأثرا على الصعيدين النظري والمنهجي، ففي مجال دراسة صناعة القرار مرت بالأحرى فترة نمو بطيئة بسبب الاعتبارات المنهجية المرتبطة بالمتطلبات الضخمة للحصول على المعلومات اللازمة لبناء تحاليل راقية، وإذا لم يكن الباحث طرفا في مجموعة أو بيروقراطية تشارك في عملية صنع القرار، فإنه سيكون عرضة للوقوع في تفسير قاصر أو خاطئ عن القضية المثارة، خاصة إن كان لهذه القضية جوانب واعتبارات أمنية لا تسمح بتوفر المعلومة غالبا إلا بعد مرور سنوات.

وعلى صعيد آخر يعرف العمل في مجال تحليل السياسة الخارجية على المستوى النفسي اتساعا في الآونة الأخيرة، لكن العمل على المستوى الاجتماعي تم التضييق عليه في عدة جهات من البحث، ويعود سبب هذا التشعب إلى عامل منهجي يتمثل في أن علم النفس زود دراسات علم النفس السياسي بأدوات فعالة وعملية، بينما لم يقدم علم السياسة لتحليل السياسة الخارجية نفس الامتياز. وبغية فهم الكيفية التي استطاع بها السياق الواسع الاجتماعي والثقافي والسياسي في داخل الدولة-الأمة، أن يساهم في صناعة سياستها الحكومية (الداخلية أو الخارجية)، يجب أن نعود مرة أخرى إلى ميدان السياسات المقارنة. ومما لا خلاف فيه، تأكد أن نظريات ومناهج السياسة المقارنة في هذه الفترة لم تتطور كثيرا بالشكل الذي عرفه علم النفس. وفي السبعينيات والثمانينيات فشلت المحاولة لتوحيد التحاليل العملية والإحصائية للمتغيرات مع نظرية غير متطورة للسياسة المقارنة، في حين نجحت المجهودات في نسج أعمال السياسات المقارنة المتوفرة مع أوضاع دولة ما، بهدف تفسير العوامل التي رسمت السياسة الخارجية لهذه الدولة، ومثلا استعارت التقنيات من السياسات الأمريكية (كالدراسات المسحية للرأي العام) لدراسة أثر المتطلبات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة على قضايا السياسة الخارجية. غير أن الشيء الذي بقي مفقودا هو الأدوات المفاهيمية والمنهجية اللازمة لإزالة الحاجز المصطنع بين السياسات المقارنة والعلاقات الدولية، مما أعاق فعليا تطوير الجانب النظري.[45]

وكشفت هذه المجموعة من الانتقادات عددا من التناقضات في مقاربة السياسة الخارجية المقارنة، والتي احتاجت ضروريا إلى الخروج من تضارباتها قبل التفكير في أي تطوير لهذا الحقل، وقد تمثلت العقبات فيما يلي:

- أصبحت شدة التوتر لا تحتمل بين رغبة بعض الباحثين في تأسيس علم محكم يناسب نظرية كبرى وموحدة، وبين أصحاب الادعاء القائل بأن اختيار المستوى الجزئي هو ضرورة حقيقية لأي أحد يرغب في تفسير أو التنبؤ بالسلوك السياسي الخارجي.
- النتيجة الطبيعية لإجراء عدد كبير من الاختبارات هي الحاجة إلى المزيد من التدقيق في

المعطيات والبيانات، غير أن هذه المتغيرات المستقلة في السياسة الخارجية المقارنة تتضمن متغيرات لا يمكن دراستها بالأسلوب الكمي مثل الإدراك، والذاكرة، والعاطفة، والثقافة، والتاريخ... علما أنها محددات تتفاعل بطريقة ديناميكية، وتنشئ اتجاها للفعل ورد الفعل الإنساني الذي يتعذر تحديده على نحو كاف بواسطة حسابات دقيقة.

- كما وضحنا سابقا، تحصلت السياسة الخارجية المقارنة على مبالغ مالية كبيرة من الحكومة لخلق المجموعات التي تدرس بيانات الأحداث، وقد نجح الباحثون في تبرير أن هذا الاستثمار سيمنح المعلومات التي يحتاجها صناع القرار، خاصة وأن هذه البيانات ستستخدم في وضع أنظمة إنذار مبكر ستخطر القادة عن الأزمات التي تحدث في العالم، وشرعت تلك الأعمال في الاستعانة بالكمبيوتر لمعالجة المعلومات والقرارات. لكن لسوء الحظ لم تعش لتحقق وعودها، لأن الأحداث يجب أن تؤخذ من مصادر أخرى ولا يوجد شيء بدون نظرية تشرحه وتتنبأ بكيفية حدوثه، وبسبب ذلك أنتجت التناقضات المنهجية السابقة تحديات جمة أمام القدرة على التعميم.[46]

نتيجة لما سبق، وجدت السياسة الخارجية المقارنة نفسها من جديد منجرة إلى اتجاهين متعارضين: - هل الهدف من البحث هو تعزيز قدرة التنبؤ بسلوك دولة ما في وقت ما وفي ظرف ما؟ أم أن الهدف هو بناء نظرية كبرى موحدة؟ ورغم المحاولات لجمع الاتجاهين في مجال بحثي واحد إلا أن النتيجة كانت غير مرضية.[47] ولهذه الأسباب اتضح أن التغيير أصبح ضروريا ولا بد من تجاوز عقبة الرغبة في النظرية الكبرى، وتجاوز كذلك الصرامة المنهجية المفروضة من قبل الاختبارات الإمبريقية الكلية، وفي سنة 1980 تكلم «كيغلي» عن الحاجة إلى التنازل عن طموح النظرية الكبرى لصالح نظرية الصف المتوسط، ويجب أن نشير هنا إلى أن الفكرة تعود في أصولها إلى «جيمس روزنو».

6- التحليل المعاصر للسياسة الخارجية

مثلما استطاع تحليل السياسة الخارجية أن يتحرر نسبيا من مشكلاته البحثية في نهاية الثمانينيات ؛ استطاع العالم أيضا أن يتحرر من العلاقات المشحونة التي فرضتها الحرب الباردة، وشكلت هذه التحولات خاصة العولمة ظرفا مناسبا لتحليل السياسة الخارجية وأضافت له مصادر جديدة في مفكرته البحثية، ويمكننا فهم هذه التحولات بالرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية التي كانت مسيطرة في تلك الفترة، حيث تمكنت نظرية بنية الأنظمة الواقعية الجديدة ونموذج الخيار العقلاني من فرض هيمنة ساحقة لم تتمكن معها أي نظرية أخرى في العلاقات الدولية من مجاراة السباق، ولعل السبب يعود في ذلك إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية، كما أن المنافسة الشبه الصفرية في إطار الثنائية القطبية قادت نفسها إلى الزوال، وجعلت الاهتمام منصبا حول نظرية الفاعل العام[48] التي تركز أساسا على القيود الكلية التي يفرضها النظام، وأصبحت هذه النظرية أكثر عملية بالنسبة للدارسين إبان

الحرب الباردة، لأن القليل جدا منهم كان يعلم بمحتوى العلبة السوداء للقادة السوفيات والصينيين وصناع قرارات السياسة الخارجية في المعسكر الشرقي عموما.

وخلال مرحلة انهيار نظام الثنائية القطبية، بدأ يتشكل طرح نظري هام مفاده أنه من غير الممكن أن نفسر ونتنبأ بتغير النظام اعتمادا على متغيرات النظام فقط. وعلى نفس الخطى وفي فترة تميزت بغموض كبير وبكثرة التقلبات، شكلت ندرة الاختيارات الإمبريقية للمدخلات الخاصة بمعادلات الخيار العقلاني تحديا كبيرا، وتسببت في عدم جدوى الاعتماد على مثل هذا التحليل، لأن فهمنا الحدسي لعملية الانهيار يحتوي على متغيرات لم تكن موجودة في تحليل السياسة الخارجية، مثل: طبيعة الشخصية لكل من «غورباتشوف» و«هافل» Havel و«ولسيا» walsea، ونشاطات مجموعات فوق قومية كالكنيسة اللوثرية وحركة الخضر،[49] والصراعات بين مختلف اللاعبين السياسيين المحليين مثل العسكر والحزب الشيوعي والبيروقراطيين ...، ودور الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في دفع الرغبة لإحداث التغيير... وهكذا مع سقوط هذه الستارة الحديدية، أصبحت الحاجة قوية إلى الاعتماد على تحليل الفاعل الخاص من أجل بناء نظرية سائدة في العلاقات الدولية.

وتميز التحليل السياسي الخارجي بالتركيز على الفاعل الخاص استنادا إلى الحجة التي تقر بأن كل ما يحدث بين الأمم وعبرها مبني على أفعال صناع القرار سواء كانوا فرادى أم في جماعات، ويقدم تحليل السياسة الخارجية مساهمات هامة للتنظير في العلاقات الدولية، ولتطوير مناهجها وطرق معالجة حقائقها، إضافة إلى أنه يقع في نقطة تقاطع كل العلوم الاجتماعية وحقول السياسة الدولية. وإن التأكيد المتجدد على نظرية الفاعل الخاص سيسمح أكثر للعلاقات الدولية بأن تسترد إمكانياتها على استظهار القدرة الإنسانية بتغيرها المنتظر وإبداعها ومسؤولياتها ومعناها.

وحسب «فاليري هدسون» إن حل التناقض المنهجي المركزي الذي نشأ عن الأعمال التقليدية السابقة قد تم انجازه أخيرا، هذا التناقض الذي أحسسنا به في مدرسة السياسة المقارنة عندما كان الحقل الأكبر في العلاقات الدولية يتحرك بثبات نحو سيطرة نظرية الفاعل العام أثناء الحرب الباردة، وازدادت معه الأمنيات في بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية. لذا من التمويه القول بأن هذا الحقل ذوّت Internalize خصائص هذا النمط من النظرية كتصورات Ideals لكل النظرية، فالمشاكل الكبيرة التي اعترضت هذا المسار خاصة عدم قابلية التعميم السياقي لسلوك الدولة- الأمة أعاقت بناء نظرية عامة في العلاقات الدولية. إن مثل هذه التصورات -حسب الباحثة- هي التي أثمرت بعض التفضيلات المنهجية المحددة: نظرية الألعاب، نموذج الخيار العقلاني، الاقتصاد السياسي... من جهة ثانية، إن محاولة تطبيق التصورات والتفضيلات الخاصة بنظرية الفاعل العام على نظرية الفاعل الخاص قد تم تضليلها، وعليه تعد نظرية الفاعل الخاص مختلفة حقيقة في أهدافها وبالتالي مختلفة في

مناهجها، وأيضا تميزت هذه النظرية بالواقعية والسياقية والتعقيد، وفي غالب الأحيان ستكون الخيارات المنهجية مختلفة جدا عن خيارات نظرية الفاعل العام: تحليل المضمون، دراسة الحالة، تتبع العملية، المحاكاة... إضافة إلى أن العديد من المتغيرات المفحوصة ستكون غير قابلة للقياس باستعمال تصورات نظرية الفاعل العام كالثقافة وحركية الجماعة الصغيرة والسياسات البيروقراطية، ومن المهم أن نلاحظ أن حقل السياسة الخارجية شرع في القبول والاعتراف بأن تطوير نظرية تحليل السياسة الخارجية وتفضيلاته المنهجية سيختلف عن تلك الاتجاهات التي سادت في العلاقات الدولية.[50]

ومع الاعتراف الصحي بالاختلافات وإمكانية التكامل بين نظريتي الفاعل العام والفاعل الخاص، فإن تحليل السياسة الخارجية تقدم نحو الأمام منذ فترة التسعينيات إلى وقتنا الحاضر ، وأصبح النقاش منظما حول المواضيع الرئيسية الأكثر تطورا ونشاطا في ميدان التنظير المعاصر، وهي تتمثل فيما يلي: صناعة القرار، خصائص القائد، الثقافة والهوية، المنهجية، التكامل.[51]

إذا، تحتاج المسائل السياسية الخارجية إلى هذا النوع من المعرفة المقارنة التي تعد حجر الأساس للعديد من رؤى التحليل والتراكم العلمي في حقل السياسة الخارجية، ويبدو أن التحليل في هذا الحقل بدأ يغادر بعيدا عن التفسيرات النفسية الصرفة التي سيطرت على معظم الأدب من أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات، ففي النقاش الدولي مثلا حول السياسة تجاه العراق في نهاية 2002 وبداية 2003 كان السؤال القاعدي هو: ما الذي يفسر الموقف الفرنسي بالمقارنة مع الموقف البريطاني بالمقارنة بالموقف التركي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال كانت مركزية لفهم أصل ونتيجة الانقسام عبر الأطلسي على السياسة اتجاه العراق، ومن الطبيعي أن يكون لدى محللي السياسة الخارجية ردود محتملة، لكن مثل هذا السؤال مازال محتاجا إلى تركيز عال في البحوث المعاصرة، وبالرغم من أن مقاربات المعلومة وديناميكيات الجماعة أضافت أبعادا مهمة إلى فهمنا لصناعة السياسة الخارجية، إلا أن الصورة لم تكتمل لأن دور الألعاب السياسية والدوافع المختلطة والاستراتيجيات السياسية والسلطات القضائية والصراع على الأهداف والوسائل؛ كانت على الأغلب في خلفية معظم مدارس السياسة الخارجية. وعلى أي حال أخذ البحث المعاصر السياق المؤسساتي وهذه العناصر إجمالا على نحو جدّي أكبر، فقد استعمل «ريبلي» Brain Ripley (1995) بحثا عن الثقافة التنظيمية والإدراك الجماعي لمناقشة أهمية النصوص الرمزية والإجرائية في صناعة السياسة الخارجيةن[52] وبأسلوب مشابه قام «زيف ماوز» Zeev Maoz (1990) ، و«جين غاريزون» Jean Garrison و«بول هوت» Paul Hogt)1997([53] بدراسة العملية التنظيمية والسياسات البيروقراطية، حيث أكدت هذه الدراسات أن المؤسسات توفر في نفس الوقت فرصا وقيودا للفاعلين المنتمين إليها. كما يكمن تطور واعد آخر في دراسة القيادة، فمثلا قام «ولكر» Walker وشركاؤه سنة 1999 بتحديد أهمية العقائد المستقلة ذاتيا للقادة في مواجهة القيود المختلفة التي تفرضها أوضاع معينة،

وتحديد أيضا أهمية العقائد الثابتة مقارنة بالسلوك.[54]

وعموما احتفظ تحليل السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالالتزامات النظرية التالية:

- الالتزام بالنظر إلى أدنى من تحليل مستوى الدولة – الأمة بهدف الحصول على المعلومات عن الفاعل الخاص.
- الالتزام ببناء نظرية الصف المتوسط باعتبارها تمثل حدودا مشتركة بين نظرية الفاعل العام وتعقيدات العالم الحقيقي.
- الالتزام بمواصلة السعي نحو تفاسير متعددة الأسباب لتقدم تحليلا متعدد المستويات.
- الالتزام بدراسة مسار صناعة القرار في السياسة الخارجية.

الخاتمة :

تكشف الدراسة التاريخية والتطورية لحقل تحليل السياسة الخارجية عن مدى التعقيد المفاهيمي والمنهجي الذي يحويه هذا المجال المعرفي، وكذا عن المزاحمات العديدة بين النظريات والمقاربات الساعية كل واحدة منها إلى حجز موقع ريادي ضمن الأدوات التحليلية المفسرة لظواهر السياسة الخارجية. وقد جعلت هذه الوضعية المربكة من تحليل السياسة الخارجية ميدانا مرنا وبدون حدود فاصلة، وتأسس بصعوبة بفضل تشكيلة من المجهودات البحثية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الفترة المعاصرة. وبإيجاز أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج على المستويات الآتية:

- **مستوى المتغيرات:** صعوبة حصر المتغيرات المستقلة (الفردية، الوطنية، الدولية) المتحكمة في المتغير التابع المتمثل في السلوك السياسي الخارجي، فضلا عن حصر المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة العلاقة المحتملة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

- **مستوى المناهج:** تقتضي الحاجة البحثية العودة إلى المقارنة، وتفعيل منهج دراسة الحالة من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات والبيانات عن الحالات محل الدراسة، وبهدف تجنب الوقوع في فخ الأحكام العامة التي لا تنطبق نتائجها بالضرورة على سياقات مختلفة، وهو السبيل المنهجي الذي قد يساعد في تحقيق التوازن بين طموحات نظرية الفاعل الخاص ونظرية الفاعل العام.

- **مستوى التنظير:** تبين أن الحقل يشتمل على صنفين من المقاربات النظرية، فالأولى تتمثل في المقاربات التي ساهمت بشكل مباشر في تأسيس حقل تحليل السياسة الخارجية، وجعلت السياسة الخارجية في حد ذاتها موضوعا لأعمالها، وهي التي تنطبق عليها استعارة تحليل

السياسة الخارجية Foreign Policy Analysis، مثل أعمال"سنايدر" و"روزنو" و"سبروت" وغيرها. أما الثانية فتتجلى في المساهمات التي قدمتها نظريات العلاقات الدولية والتي تتطرق في معرض حديثها عن ظواهر العلاقات الدولية إلى قضايا ذات صلة وثيقة بالسياسة الخارجية، وتقترح أطرا عامة تسمح بفهم البنيات أو الأنظمة، والفواعل ومعايير نشاطها، مثل الواقعية والليبرالية والبنائية.

الهوامش :

1 Valerie M .Hudson" ,The History And Evolution In Foreign Analysis". In: Steve Smith And Others (Editors.)**Foreing Policy: Theories. Actors. Cases**. New York: Oxford, 2008, P11.

2 منصف السلمي، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، باريس : مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997، ص ص 97-98.

3 زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**. ط2، طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 1999، ص ص 282-284.

4 عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**. الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص 110.

5 Valerie M. Hudson, **Op.Cit**, P14.

6 جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 52.

7 نفس المرجع، ص 53.

8 Valerie M. Hudson, **Op.Cit**. P15.

9 جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**. ص 54.

10 Abdul Rahman Al-Angari ,**Foreigh Policy: A Theoretical Framework**. Cairo: Centre For Political Research And Studies , 158, June 2008, Pp 03-11.

11 Valerie M. Hudson , **Op.Cit**, P 17.

12 Jean A. Garrison, "Foreing Policy Making And Group Dynamics: Where We've Been And Where We're Going". **International Studies Review** , 5, 2003, P 78.

13 Valerie M. Hudson , **Op.Cit**, Pp 17-18.

14 الاعتماد على التماثلات التاريخية: عند الرغبة في التوصل إلى قرار، يميل صناع القرار إلى البحث في التاريخ من أجل الموازنة الموضوعية التي تقترح الخيارات التي تتعامل مع المشكلة. وهذا الميل هو الذي ساعد السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاستمرار، وكذلك الأمر نفسه في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة.

15 Ibid. P18. See Also: Eric Stern, Bertjan Verbeek, "Wither The Study Of Governmental Politics In Foreign Policymaking? A Symposium". **Mershon International Studies Review**, 42, 1998, P 206.

16 Joseph Frankel, **The Making Of Foreign Policy, An Analysis Of Decision Making**. Usa: Oxford University Press , 1963, Pp 09-10.

17 عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**. ص 119.

18 Valerie M. Hudson , **Op.Cit**. P18.

19 محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي . المفاهيم، المناهج، الاقترابات ، الأدوات.** ط04، الجزائر: بدون دار نشر، 2002، ص ص 164- 165.

20 Morton H.Halprein And Others, **Bureaucratic Politics And Foreign Policy**. Washington: Brooking Institution Press, 206, Pp 9-84.

21 Valerie M. Hudson , **Op.Cit.** P18.

22 David A.Welch, "A Positive Science Of Bureaucratic Politics?" **Mershon International Studies** Review, 42, 1998, P 210. See Also: Jean A. Garrison, **Op.Cit.** P78.

23 Bruce Russett, "Reintegrating The Subdisciplines Of International And Comparative Politics". **International Studies Review,** 5(4) , 2003, P10.

24 Ibid. P10.

25 Idem.

26 Richard P. Gunther , »Reflections On The Golden Age Of Comparative Politics ."**Mershon International Studies Review**, 42, 1998, P324.

27 Valerie M. Hudson , **Op.Cit**, P19.

28 Stephen Benedict Dyson, Thomas Preston, "Individual Characteristics Of Political Leaders And The Use Of Analogy In Foreign Policy Decision Making". **Political Psychology**, Vol.27, N.2, 2006, P265.

29 Melchiore J.Laucella, "A Congnitive Psychodynamic Perspective To Understanding Secretary Of State Vance›s Worldview". **Presidential Studies Quarterly**. Vol.34, N.2, 2004, Pp 231-239.

30 Michael D, Young And Mark Schafer, "Is There Method In Our Madness? Ways Of Assessing Cognition In International Relations ."**Mershon International Studies Review**, 42, 1998, P 69.

31 لمزيد من الشرح أنظر: بيير رونوفان ، جان باتيست دوروزال ، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية.** ترجمة : فايز كم نفش، ط3، بيروت- باريس: منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، 1989، ص ص 567-583.

32 Mark Schafer, "Science Empiricism And Tolerance In The Study Of Foreign Policy Making". **International Studies Review**, 5 ,2003, P 174.

ولمزيد من الشرح عن أعمال "مارغريت هيرمان"، أنظر:

- Stephen Benedict Dyson, "Personality And Foreign Policy: Tony Blair›s Iraq Decision". **Foreign Policy Analysis**, 2, 2006, Pp 289-306.

33 Michael D.Young And Mark Schafer, **Op.Cit** . Pp 79-84.

34 Valerie M. Hudson , **Op.Cit** . P21.

أو أنظر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص ص 395-425

35 Min Ye, "Poliheuristic Theory, Bargaining, And Crisis Decision Making". **Foreign Policy Analysis**, 3, 2007, Pp 318-319.

36 K.J. Holsti, "States And Statehood". In: Richard Little And Michael Smith (Eds), **Op.Cit**, P25.

37 لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص ص 53-61.

38 Valerie M. Hudson , **Op.Cit** . P22.

39 Ibid . P22.

40 Marie –Claude Smouts, »Que Reste -T- Il De La Politique Etrangére ?« **Pouvoirs**, 88, 1999, P2.

41 Valerie M. Hudson, **Op.Cit** . P22

42 Joe D Hagan, "Does Decision Making Matter ? Systemic Assumption Vs Histoirical Reality In International Theory". **International Studies Review**, Vol3, No.2, Summer, 2001, P35.

43 لمزيد من الشرح أنظر: لويد جنسن، **مرجع سابق**. ص ص 159-171.

44 Valerie M. Hudson, **Op.Cit** . P23

45 James A. Caporaso And Others, "The Comparative Study Of Foreign Policy : Perspectives On The Future ". **International Studies Notes** , 13(2) , 1987, Pp 36-40.

46 Ibid. Pp 38-40.

47 Abdul Rahman Al-Angari, **Op.Cit**, P 02.

48 هناك دراسة حديثة ترغب في إعادة إحياء طموح بناء نظرية عامة في السياسة الخارجية، ويغطي مجال تطبيقها مجموعة واسعة من الحالات وتنشغل بالأنماط الأساسية للنشاط في السياسية الخارجية. للمزيد أنظر:

Critique Internationale, 38, 1, ."A Theory Of Foreign Policy" ,Bastine Irondelle, Glemn Palmer, T. Clifton Morgan - .2008, P 191

49 Marie –Hélène Aubert, »Pour Une Approche Globale Des Relation Internationale«. **Revue Internationale Et Stratégique**, 45 ,1 ,2001 , P21.

50 Valérie M. Hudson, "Foreign Policy Analysis: Actor –Specific Theory And The Ground Of International Relations". **Foreign Policy Analysis**, 1, 2005, P 14.

51 Ibid, P 14.

52 Juiliet Kaarbo, "Foreign Policy Analysis In The Twenty-First: Back To Comparison, Forward To Identity And Ideas". **International Studies Review**, 5, 2003, P 157.

53 Jean A. Garrison, **Op. Cit**. P 78.

54 Juiliet Kaarbo, **Op.Cit**. P 163.